الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

# عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الحلقة الرابعة

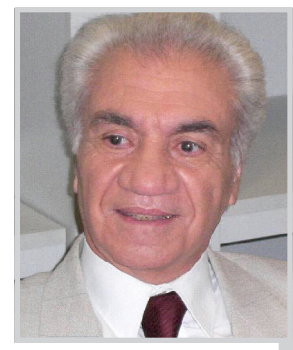

د. كاظم حبيب

## انقلاب العقداء الأربعة وموقف الجلبي منه

كتب نضال الليثي مقالاً ، في استعراضه لمحاضرة قدمها الدكتور فاضل الجلبي في عام ٢٠٠٢ ونشره في جريدة الزمان اللندنية ، ما يلي: "ورصد المحاضر حركة أيار (مايو) حركة وطنية ورطت نفسها باللجوء للجيش والدخول في معركة خاسرة مع بريطانيا أدت إلى احتلال العراق مجدداً" . فهل كان الانقلاب الذي قاده العقداء الأربعة انقلاباً وطنياً أو كان قومياً شوفينيا مع نزعة فاشية؟ وهل تورطت الحركة القومية حينذاك باللجوء للجيش ، أو أن التحرك بالأساس كان عسكرياً؟ دعونا نتحرى معاً عن طبيعة حركة مايس ١٩٤١ وعواقبها والموقف المناسب ، كما أرى ، منها.

كان القوميون العرب في النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين في بداية نشاطهم القومي وكانوا ينتظمون بطريقة ما في نادي المثنى الثقافي لإلقاء المحاضرات الفكرية والسياسية وتعبئة الناس حول أفكار وسياسات النادي ، ولكن بعضهم كان يتحرى عن فرصة مناسبة لتشكيل تنظيم حزبي سري أو علني يساعد على تحقيق الأهداف التي كان هذا البعض يسعى إليها. راودت هذه الفكرة أذهان العسكريين الذين قادوا الحركة ونفذوا انقلاب مايس ١٩٤١ فيما بعد ، وخاصة صلاح الدين الصباغ ، ويونس السبعاوي ومحمد حسن سلمان منذ عام ١٩٣٧، علما بأن السبعاوي كان قد قام قبل ذاك بترجمة ونشر كتاب أدولف هتلر الموسوم "كفاحي" إلى العربية منذ عام ١٩٣٣ إعجاباً وتيمناً بشخصية هتلر وفكره وحزبه وشعاراته . وتكرست هذه الرغبة أكثر فأكثر منذ مجيء الحاج محمد أمين الحسيني ، مفتي الديار الفلسطينية ، ومعه مجموعة من الفلسطينيين الذين أجبروا أو اختاروا مغادرة فلسطين ، إلى بغداد. وتحت تأثيره ودوره المباشر اتخذت حركة القوميين العرب مساراً جديداً بعدة اتجاهات أساسية ، وهي:

١, تشكيل لجنة التعاون بين البلاد العربية التي ضمت "رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاوي والعقداء الأربعة والعقيد إسماعيل حقي من العراق ، وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية ، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية" . وهي لجنة علنية اعتبرت قاعدة لنشاطها العلني بين الأوساط العراقية ولتعزيز تحركها الشرعي على الأقطار العربية الأخرى.

٢, تأمين غطاء حزبي سري ينظم ويوجه العملية السياسية في العراق لصالح أهداف الجماعة. وفي ضوء ذلك تقرر في شهر شباط من عام ١٩٤١ ، وقبل تسلم رئاسة الوزارة من قبل رشيد عالي الكيلاني ، تشكيل حزب سياسي سري باسم "حزب الشعب" كما منح كل عضو في هذا الحزب اسماً حزبياً سرياً . وأعطيت القيادة لمفتي الديار الفلسطينية الحاج محمد أمين الحسيني ، واسمه الحزبي (مصطفى) ، كما كان في عضويته كل من رشيد عالي الكيلاني ، واسمه الحزبي (عبد العزيز) ، وصلاح الدين الصباغ ، واسمه الحزبي (رضوان) ، ويونس السبعاوي ، واسمه الحزبي (فرهود) ، وفهمي سعيد ، واسمه الحزبي (نجم) ، ومحمود سلمان ، واسمه الحزبي (فارس) ،وناجي شوكت ، واسمه الحزبي (أحمد) .

في الأول من شباط ١٩٤١ بدأت من الناحية الفعلية الحركة الانقلابية للقوى القومية بقيادة العقداء الأربعة والتنظيم الحزبي السري ، بعد أن انتشرت قوات عسكرية في بغداد "واحتلت دوائر البرق والبريد والتلفون ، ومسكت بعض مداخل الطرق العامة واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر ، ومحافظة سائر المرافق" . كما توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي لإبلاغه قرار العقداء الأربعة بضرورة استقالته وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة. اضطر طه الهاشمي على كتابة رسالة استقالة تقدم بها إلى الوصي عبد الإله بعد أن تسلمها منه فهمي سعيد ، الذي غادر بعدها دار الهاشمي. إن هذا الكتاب الذي أخذ عنوة من الهاشمي اعتبر في واقع الأمر بداية عملية الانقلاب التي استغرقت الفترة اللاحقة.

بادر العقداء الأربعة ، وبالتنسيق الكامل مع التنظيم السري ، إلى الاجتماع والاتفاق على ثلاث نقاط أساسية ، كما وردت في كتاب عبد الرزاق الحسني ، وهي:

(١) تشكيل مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طيلة غيبة الوصي.

(٢) النظر في أمر الوصي إذا رفض الرجوع عن غيه وبقى مصراً على وضعه المخزي في أحضان الإنكليز في معسكر الحبانية.

(٣) توقيف صالح جبر وجلبه إلى بغداد ، وفصل تحسين علي ، وتوقيف محسن أبو طبيخ ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد ، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرقي الأردن لأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط. وفصل باقر سر كشك مدير التشريفات في البلاط لأنه منافق يدعو الى الإقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية ، وتعيين نوري بن سعيد سفيراً للعراق في أمريكا ، وإسناد وظائف مماثلة خارج العراق لكل من جميل وجودت ، وإبعاد جلال بابان خطيب الإنكليز في المجلس" .

لقد نشأ وضع غريب في البلاد. فمن جهة لم تسقط وزارة الهاشمي وبقيت تمارس عملها الروتيني ، في حين أخذ مجلس الدفاع الوطني يمارس عملاً في إطار اللاشرعية ، ولكنه كان يسعى إلى تثبيت أوضاعه لتمكين قيام وزارة برئاسة الكيلاني. واتخذ المجلس جملة من القرارات التي تضعف الوزارة القائمة وتمنعها عملياً من ممارسة عملها وقيام المجلس بأداء مهمات الوزارة.

كانت النتيجة واضحة ، إذ كان الوصي على العرش يبذل جهوداً حثيثة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء في البصرة ، إذ اعتبر ذلك انقلاباً ، في حين كان مجلس الإنقاذ الوطني يعرقل وصول الوزراء إلى البصرة ، وبالتالي وجد طه الهاشمي نفسه أمام حل واحد لا غير هو الاستقالة من رئاسة الوزارة ليتخلص من:

- ضغط الإنكليز عليه ليمارس السياسة التي تشترطها معاهدة ١٩٣٠ في حالة دخول بريطانيا في حرب ضد دولة ثالثة.
- ضغط الوصي عليه ليرفض شروط العقداء الأربعة والبقاء بالحكم والتوجه إلى البصرة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء بحضور الوصي.
- ضغط العقداء الأربعة في الدعوة إلى حل المجلس وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا العشر من البلاط الملكي.

أمام وجود حكومتين عملياً وجد مجلس الدفاع الوطني نفسه أمام حل واحد هو دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد واتخاذ قرار باستقالة وزارة الهاشمي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس مجلس الدفاع الوطني. إلا أن الوصي رفض هذه الدعوة باعتبارها غير شرعية. ومع ذلك عقد مجلس الأمة اجتماعه واستمع إلى خطاب رشيد عالي الكيلاني وآخر لناجي السويدي ثم خرج بقرار واحد هو:

-إلغاء وصاية عبد الإله على العرش وإسنادها إلى الشريف شرف. وتم ذلك بالإجماع.

ثم جرى الاتفاق على مسألتين هما:

- الموافقة على استقالة وزارة طه الهاشمي.
- الموافقة على تشكيل وزارة جديدة

وبعد اجتماع مجلس الأمة بادر الشريف شرف بتوجيه رسالة إلى رشيد على الكيلاني لتشكيل الوزارة الجديدة . وبهذا اعتبر الانقلاب قد تحقق فعلاً ، ولكن الأزمة لم تنته بل تفاقمت واشتد أوارها وتكثفت الجهود لحسم الصراع إلى أحد الطرفين. وفي الثاني عشر من شهر نيسان عام ١٩٤١ شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الرابعة ، حيث قررت قيادة التنظيم الحزبي السري للحركة القومية أسماء الوزراء والحقائب الوزارية التي يشغلونها ، وكانت على النحو الآتي:

رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة
ناجي السويدي وزيراً للمالية
ناجي شوكت وزيراً للدفاع
موسى الشابندر وزيراً للخارجية
علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدل
محمد علي محمود وزيراً للأشغال والمواصلات
محمد يونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد
رؤوف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد حسن سلمان وزيراً للمعارف" .

استقبل العراقيون تشكيل الوزارة الجديدة بارتياح كبير ، إذ وصلت إلى بغداد وفود كثيرة من مختلف الألوية للتهنئة بمناسبة نجاح الانقلاب العسكري ، كما وردت مجموعة من برقيات التهنئة من شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية ، إضافة إلى هيئات وجماعات وأحزاب سياسية مؤيدة للخطوات التي اتخذتها الحكومة والتي تحتاج إلى تأييد ومساندة .

وارتبطت هذه الفرحة الكبيرة بمجموعة من العوامل المهمة ، التي لم تستطع الحكومة البريطانية استيعابها أو القبول بها والتحري عن أساليب وأسس أخرى للتعامل مع العراق ، ونعني بها:

- رَفَضَ العراقيون منذ البدء الوجود البريطاني الاستعماري في العراق ، كما رفضوا المعاهدة التي فرضت عليهم في عام ١٩٣٠ ، واعتبروا هذا الانقلاب بمثابة الخطوة الأولى على طريق الخلاص من الإنكليز والمعاهدة في آن واحد.
- رغب العراقيون التخلص من عبد الإله ، الوصي على العرش ، الذي لم يكن محبوباً عند العراقيين ، إذ اعتبروه متآمراً بارزا مع الآخرين في قتل الملك غازي الذي حظي بحب العراقيين ، وشخصية مؤمنة بفضل الإنكليز على عائلته.
- الكره الشديد عند الغالبية العظمى من العراقيين لنوري السعيد وجميل المدفعي وغيرهما من الساسة الذين هربوا إلى خارج بغداد أو إلى خارج العراق ، باعتبارهم من أعوان بريطانيا المقربين.
- الحلم بالحصول على الحرية والديمقراطية والتمتع بثروات العراق وضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

أبدت الحكومة البريطانية امتعاضها الشديد من الانقلاب الذي قامت به القيادة العسكرية في بغداد وعزل الوصي على العرش ، وقررت اتخاذ التدابير الضرورية لإحباطه من خلال إرسال قوات هندية وبريطانية إلى العراق ، إذ لم يمض سوى بضعة أيام على تشكيل الوزارة الكيلانية الرابعة ، أي في يومي ١٨/١٧ نيسان/أبريل ١٩٤١ حتى كانت القوات العسكرية البريطانية قد نزلت في البصرة. وأصدرت الحكومة العراقية بياناً مدعية فيه أنها تعرف بذلك وأن هذا الإجراء قد تم اتخاذه في ضوء معاهدة ,١٩٣٠ ثم طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية السماح لها بإنزال قوات جديدة لها يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص في البصرة أيضاً . رفضت الحكومة العراقية هذا الطلب ، واعتبرته غير ضروري ، ثم طالبت بانسحاب القوات التي نزلت قبل ذاك في البصرة. وبرغم قرار المنع نزلت القوات البريطانية الجديدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤١ في البصرة. وبدأت بريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في موقعين أساسيين : في الحبانية حيث توجد قاعدتها العسكرية وحيث تم تجميع قوات عراقية قريباً منها ، وفي البصرة حيث قامت القوات البريطانية باحتلالها. وأصدر السر كورنوالس بياناً شرح فيه موقفه من الأزمة وحمل الحكومة العراقية مسؤولية وقوع أي ضرر لمواطن بريطاني يعمل في العراق .

أصدر رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الحكومة ، بياناً موجهاً إلى الشعب العراقي مشيراً فيه إلى قيام بريطانيا بعملياتها العسكرية العدوانية مطالباً الشعب بالوقوف إلى جانب الحكومة العراقية والجيش العراقي في دفاعه عن الوطن. كان ذلك في يوم ٢ مايس ,١٩٤١ ومن هنا جاء اسم الحركة الانقلابية ، حركة مايس ، أي منذ بدء المعارك مع القوات البريطانية.

ومع بدء احتلال البصرة والمعارك في الحبانية أصدر العلماء المسلمون فتاوى للجهاد ومكافحة الوجود البريطاني في العراق. وجاءت البيانات من أئمة الشيعة والسنة في آن واحد. ففي الوقت الذي أصدر أبو الحسن الموسوي الاصفهاني ومحمد حسين آل كاشف الغطاء والعلامة عبد الكريم الجزائري فتاوى تدعو إلى الجهاد ضد الظالم والكافر المحتل ، كما أصدرت مجموعة من علماء الدين ورؤساء المؤسسات الدينية وأئمة الجوامع والمدارس الدينية السنية في بغداد بياناً دعت فيه المواطنين إلى الجهاد المقدس ضد الإنكليز الغدارين الذين عمدوا إلى احتلال العراق والإساءة إليه وشن حرب عليه. واعتبر رشيد عالي الكيلاني أن العراق أصبح بعد الغزو البريطاني وخوض المعارك ضد الجيش العراقي في حل من معاهدة ,١٩٣٠ واستمرت المعارك بين الطرفين حتى التاسع والعشرين من شهر مايس تحمل فيها الجيش العراقي ضربات قاسية وهزائم متعاقبة ، برغم المقاومة الكبيرة التي أبداها الجنود وصغار الضباط.

انتهت الحركة الانقلابية بمغادرة مجموعة القيادة العسكرية والسياسية البلاد ، وخاصة القيادة الحزبية التي قادت العملية سياسيا وعسكرياً وكانت تقف على رأس الحركة أثناء العمليات العسكرية بين القوات البريطانية والقوات العراقية. وعقد آخر اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢٧ مايس من عام ١٩٤١ ، ثم صدر عنه القرار رقم س ٣٦٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٨ القاضي بتشكيل "لجنة الأمن الداخلي في العاصمة والطوارئ" ، حيث تم انتخاب أمين العاصمة رئيساً لها ، وهي التي وقعت اتفاقية الهدنة مع القوات البريطانية التي بدأت مفاوضاتها لوقف زحف القوات البريطانية على بغداد والتي تمت في ٣١/٥/ ,١٩٤١ وفي التاسع والعشرين من مايس غادر رشيد عالي الكيلاني بغداد ، وكذلك المفتي الحسيني باتجاه إيران.

ويبدو أن آخر من غادر العراق من المجموعة القيادية كان السياسي البارز والمتميز في الحركة الانقلابية ووزير الاقتصاد يونس السبعاوي. إذ أنه واصل العمل في بغداد وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية ، وطالب باستمرار المقاومة للقوات البريطانية. ولكن لجنة الأمن الداخلي استطاعت إقناعه بعدم جدوى المقاومة وطلبت منه مغادرة البلاد باتجاه إيران . بدأت اللجنة بعدها بمفاوضة القوات البريطانية على الاستسلام. وعلى أثر ذلك حلّت كتائب الشباب ، ومنها مجموعة الدفاع عن السبعاوي (حرس السبعاوي- الفدائيون) . وجدير بالإشارة إلى أن السبعاوي كان قد شكل ثلاث منظمات شبابية شبه عسكرية لحمايته والدفاع عن الحركة الانقلابية والتصدي للقوات البريطانية الزاحفة صوب بغداد ، وهي "كتائب الشباب" و "الحرس الحديدي" و"فدائيو يونس السبعاوي" .

أعلن في بغداد عن انتهاء الانقلاب وسيطرة القوات البريطانية على بغداد وعموم العراق وعودة عبد الإله ، الوصي على العرش ، إلى العاصمة. وبدأت عمليات تقديم المسؤولين عن الحركة إلى المحاكمة، علماً بأن بعضهم كان لا يزال في بغداد وبعضهم الآخر كان قد غادرها إلى إيران والسعودية. وصدرت أحكام بالإعدام على المسؤولين المباشرين منهم ، وهم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان ، وفيما بعد ، كامل شبيب ، ثم على المدني يونس السبعاوي ، حيث نفذ الحكم بهم في أوقات مختلفة. وحكم بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني الذي لجأ إلى السعودية وبقي فيها ونجا من الموت . كما أصدرت المحكمة أحكاما أخرى بالسجن لفترات مختلفة على عدد غير قليل ممن اتهموا بمشاركتهم بالحركة الانقلابية أو بسبب تأييدهم لها ودفاعهم عنها ، علماً بأن الاعتقال والتقديم إلى المحاكمة شمل أشخاصاً كانوا لا يمتون إلى التيار السياسي القومي بصلة مباشرة أو ممن شارك في أحداثها فعلياً .

وقبل مغادرته العراق نظم يونس السبعاوي ، كما تشير إلى ذلك الكثير من المعلومات ، وكان اسمه الحزبي "فرهودا" أحداث الفرهود الإجرامية ضد عائلات المواطنين اليهود في بغداد ، وكذلك الفرهود الذي وقع في العشار / البصرة.

## تقييم حركة شباط - مايس عام ١٩٤١

تساعد الوثائق التي توفرت منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر على إعطاء تقييم أكثر واقعية وموضوعية عن نشوء وتطور هذه الحركة القومية التي تميزت بتعقيدات وتشابكات كثيرة وملابسات غير قليلة وعن تغيرات في إيديولوجيتها ومراميها السياسية ، وكذلك حول مواقف القوى المختلفة بشأنها. فلم تكن المجموعة العسكرية والسياسية التي تشكلت منذ منتصف أو حتى قبل ذاك متجهة للقيام بانقلاب عسكري ، وكانت تسعى للاستفادة من النخبة الحاكمة التي كانت متنوعة الاتجاهات والأغراض والمصالح لصالح وجهتها الفكرية والسياسية القومية ولصالح قضية تحرر العراق من ربقة الاستعمار البريطاني ومن أجل تحرير فلسطين وسوريا وتأمين اتجاهات جديدة صوب الوحدة العربية. وكانت تجد في النظام القائم نظامها السياسي المطلوب مع ضرورة تعزيز الاتجاهات المناهضة لبريطانيا في سياساته ، إذ كانت هذه الجماعة تحتل مواقع مهمة ضمن النخبة الحاكمة وفي قيادة الحكم وفي القوات المسلحة.

كما كانت لها علاقات حميمة مع عدد كبير من أقطاب النخبة الحاكمة والبلاط الملكي وخاصة مع نوري السعيد. ولكن هذه القوى فوجئت بالانقلاب العسكري الذي نظمه وقاده الفريق بكر صدقي واللواء عبد اللطيف نوري وحكمة سليمان ومحمد علي جواد ، وبدعم وتأييد مباشرين من جماعة الأهالي. وإزاء هذا الوضع قررت الجماعة القومية التعاون مع قوى عديدة للخلاص من هذا الانقلاب وتقريب وجهات النظر في ما بين النخب الحاكمة ، وأصبحت هي جزء منها. ونشأ للمجموعة العسكرية من الجماعة القومية بعد انهيار انقلاب بكر صدقي مركزاً قويا في السياسة العراقية ودورا وتأثيرا مباشرين على تكوين الحكومات المختلفة. واندفعت هذه المجموعة ، وهي ترى كيف تتآمر بريطانيا على فلسطين وما تقوم به فرنسا في سوريا ولبنان أو في المغرب العربي ، نحو تبني اتجاهات قومية أكثر تطرفاً وميلاً متزايداً نحو اليمين ، إذ بدأت ترى في ألمانيا الهتلرية نصيراً لها في النضال ضد بريطانيا منطلقين من موقعين هما: الجانب الفكري والجانب السياسي التكتيكي القائل "عدو عدوي صديقي". وتجلى هذا الاتجاه في عملية التثقيف الدؤوبة التي مارسها نادي المثنى بن حارثة الشيباني في بغداد ، وكذلك الكتب والكراريس التي أصدرتها للتثقيف القومي والتكوين العسكري. وتفاقم هذا الاتجاه بعد مجيء الحاج محمد أمين الحسيني إلى بغداد. وكانت للمفتي قبل أن يصل إلى بغداد علاقات متينة مع ألمانيا ، إذ كان يهدف من وراء تلك العلاقة إيجاد قوة دولية قادرة على مساندة موقفه المناهض للصهيونية وأهدافها في فلسطين ، وضد بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية العالمية والعاملة على تحقيق هدف الصهيونية بشكل حثيث.

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كان موقف هذه القوى القومية أكثر وضوحاً في رفضها تقديم أي شكل من أشكال الدعم لبريطانيا ، كما كانت تسعى إلى عرقلة ما يمكن أن يقدمه العراق لمساندتها في الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا وفق معاهدة ,١٩٣٠ وكان هذا الموقف كافياً لإثارة بريطانيا والتحري عن سبل للخلاص من هؤلاء. ولا شك في أن مثل هذا الموقف كان مسانداً بشكل مباشر أو غير مباشر للفاشية والعسكرية في الحرب العالمية الثانية ومناهضاً للقوى الديمقراطية في حربها ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية.

تبنت القوى القومية في العراق تدريجا فكر ومواقف الحاج محمد أمين الحسيني ، وكانت الأرضية في فكر وممارسات هذه المجموعة العسكرية والمدنية متوفرة. وكان طبيعياً أن تعتمد في نشاطها على تشكيل حزب سياسي قومي يشرف على نشاطها فكرا وسياسة وممارسات يومية. وتأسس هذا الحزب على أساس فكر "قومي اشتراكي" يميني ، أي باتجاهات فاشية ملموسة. وترأس هذا الحزب الأب الروحي للحركة القومية العربية في فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني ، مفتي الديار الفلسطينية. وبمرور الزمن تعززت أواصر هذه المجموعة واتجهت للاستفادة من علاقات المفتي الحسيني مع الدولة الألمانية الهتلرية لتأمين مصالح العرب في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان ، وفي ضوء ذلك نشأت علاقات مباشرة بين الجماعة القومية ، أو حزب الشعب والألمان على المستويات الدبلوماسية والحزبية والإعلامية. وقد أشار ناجي شوكت إلى نشوء صلة لاسلكية قبل ذاك بين المفتي وبرلين في دار شفيق الحداد ، إذ كان وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الكيلاني وقام بتنشيط العلاقة الدبلوماسية المباشرة مع سفير ألمانيا في تركيا فون بابن باقتراح وتشجيع من المفتي حينذاك ، إضافة إلى وجود نشاط للإذاعة العربية في برلين والموجهة للمنطقة العربية ، حيث لعب جهاز الإذاعة ، ومعه المذيع يونس بحري ، دور الداعية المروج للأفكار والسياسات الألمانية في الدول العربية والمحبذ للاتجاهات النازية في العراق والدول العربية ، والمحرك للفعاليات المناهضة لبريطانيا وفرنسا والداعي إلى معاداة اليهود والسامية في المنطقة العربية.

يؤكد محمود شبيب ، في كتابه الموسوم "محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال" ، الجهود التي بذلتها حكومة رشيد عالي الكيلاني من أجل عقد اتفاقية سرية بين العراق وكل من ألمانيا وإيطاليا تدعم نضال العرب في سبيل الحرية والاستقلال وتقف على الحياد في الحرب بين الحلفاء والمحور ، إذ كتب ، مستنداً في ذلك إلى وثائق إنكليزية وعربية وألمانية ، يقول: "واقترحت الحكومة العراقية عقد اتفاقية سرية بينها وبين الحكومتين الألمانية والإيطالية ، توضع فيها جميع تفاصيل التعاون الودي المنشود ، وأن تلتزم الدول العربية الأخرى التي سيعلن عن استقلالها جانب الحياد التام ، وجرى إخبار الألمان أنه جرى الإعداد لانتفاضة مسلحة في شرق الأردن وفلسطين وأنه ينبغي تزويدها بالأسلحة من جانب إيطاليا من مخازن الجيش الفرنسي في سوريا ، إذ تولت إيطاليا تنفيذ الهدنة مع فرنسا في سوريا ولبنان ، وأوضحت اللجنة أن الانتفاضة المتوقعة بحاجة إلى ٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني من الذهب شهرياً أبدت استعدادها لتوفير ١٠٠٠٠ منها بينما وقع على الألمان عبء تزويد الثلثين الآخرين ، وفي النهاية جاء في المقترحات: "أنه إذا فسرت إنكلترا الحيلولة دون مرور القوات الإنكلو-هندية أو إرسال وزير ألماني إلى بغداد على أنه استفزاز وردت على ذلك باستخدام القوة ، فأن العراق مستعد للدفاع عن حياده ضد أنكلترا بجميع السبل. إن الحكومة العراقية مستعدة للسماح بأن يدخل بلادها جميع الوكلاء أو الخبراء الألمان اللازمين لهذا الغرض. ومن المحتمل أنه سيكون من قبيل الحكمة إذا هم قدموا ، في الوقت الراهن ، بجوازات سفر محايدة" .

ومن هنا يتبين أيضاً بأن قيادة الحركة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً بتأييد الألمان ، إذ كلما حاولت القوى العراقية الحليفة لبريطانيا العظمى الضغط على الوزارة لاتخاذ إجراءات مناهضة لألمانيا ، كانت تعمد الحكومة العراقية إلى تعزيز علاقاتها بالألمان. وتسبب هذا الواقع لا في نشوء خندق عريض يفصل بين الجانبين ، بل تبلور على الساحة السياسية في العراق معسكران متقاطعان: معسكر القوى الراغبة في التحالف مع ألمانيا والساعية إليه ، ومعسكر القوى المتحالفة أصلاً مع بريطانيا. وفي هذا الصراع أجبرت الكثير من القوى المناهضة للفاشية وألمانيا أن تتخذ إما موقف الحياد من المجموعتين أو حتى تأييد وزارة رشيد عالي الكيلاني بسبب التأييد الجماهيري الواسع لحكومة رشيد عالي الكيلاني بسبب مناهضته لبريطانيا ودعوته المبطنة للخلاص من الهيمنة البريطانية. ولعبت السياسة والدعاية الألمانية الخبيثة الداعية إلى استقلال العرب ووحدتهم وإلى التخلص من السيطرة البريطانية والفرنسية على الدول العربية وكراهية اليهود ، إضافة إلى المشكلة الفلسطينية ، دورا مهما في تأمين ذلك التأييد. كتب محمد مهدي كبه ، وكان في حينها نائباً لرئيس نادي المثنى ، حول موقف القوميين من ألمانيا والسبب وراء تعاون الحكومة الكيلانية الانقلابية معها يقول ، وفق ما جاء في كتاب عبد الله الجيزاني: "لقد تولدت لدى العرب قناعة بأن انتصار ألمانيا في تلك الحرب سيؤدي حتماً إلى القضاء على مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وسيتحقق حينئذ انتشال فلسطين من أنياب الصهيونية العالمية والاحتفاظ بعروبتها كما كانت منذ آلاف السنين ، فاتجهت مشاعر العرب وخواطرهم نحو ألمانيا ، وتمنوا لها الانتصار في الحرب على دول الحلفاء ، وكانت جميع العناصر القومية والوطنية في العراق ، تشعر بهذا الشعور كما تشعر به البلاد العربية الأخرى ومن جملتهم ضباط الجيش الأحرار" .

لا شك في أن في هذا القول الكثير من المبالغة ، إذ لم يكن كل الوطنيين في العراق أو الدول العربية مع ألمانيا ، خاصة أولئك الذين كانوا يعون حقيقة النازية والفاشية والعسكرية في كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان وأطماعها في الهيمنة على العالم وباتجاهات عنصرية وشوفينية قاتلة. وكان محمد مهدي كبه لديه بعض الحق حين قال بأن بقية القوى الوطنية كانت هي الأخرى مؤيدة للانقلاب ومساندة بهذا القدر أو ذاك لإقامة تلك العلاقات مع ألمانيا ، ولكن لم يقل بوضوح بأن هذا ناشئ عن كراهيته لبريطانيا التي كانت تتدخل بفظاظة في الشأن العراقي. فالحزب الوطني (وهو غير الحزب الوطني الديمقراطي) منح تأييده لرشيد عالي الكيلاني لا بسبب مواقفه من ألمانيا الفاشية ، بل بسبب مواقفه من بريطانيا حيث نقل محمد جعفر أبو التمن هذا الموقف إلى رئيس الوزراء حينذاك . وكان موقف الحزب الشيوعي العراقي لا يختلف كثيراً عن موقف الحزب الوطني ، إذ أصدر الحزب بياناً ربط مدى تأييده للوزارة الكيلانية بما ستقوم به من إجراءات ، ولكنه لم يؤيد إقامة العلاقات مع ألمانيا ، وفق ما ورد في بيان الحزب حينذاك. وكشف السير ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا في سنوات الحرب ، عن المعلومة المهمة التالية ، وأهميتها تكمن في فهم موقف ألمانيا من جهة ، ورد الفعل البريطاني على هذا الموقف في العراق من جهة أخرى: " كانت الأوامر الصارمة التي تلقاها الجنرال الألماني فلمي في بغداد من هتلر مؤرخة في ٢٣ أيار ، وهو التاريخ الذي دفن فيه أي أمل لتدخل المحور. تعليمات هتلر رقم ٣٠ "الشرق الأوسط" عن المقر العام ٢٣ أيار ,١٩٤١

"إن حركة حرية العرب في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانية. وعليه فإن قيام الثورة في العراق له أهميته الخاصة. إن ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية لإنكلترا في الشرق الأوسط فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البحري البريطاني فتؤثر تأثيراً سيئاً على الميادين الحربية الأخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الأدنى وتوسيعها ، وذلك بمد يد المساعدة للعراق. أما الإمكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استناداً إلى هجوم ضد قنال السويس فأمر لا يزال بيد الإله" .

إن هذه المعلومات عجلت من هجوم بريطانيا على القوات العراقية ، حيث بدأ في ٢٧ من مايس عام ,١٩٤١ بادرت الحكومة العراقية وقادة حزب الشعب أو اللجنة السرية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتأمين مواجهة فعالة ضد القوات البريطانية ، ومنها:

- تعبئة الرأي العام العراقي والعربي والجيش العراقي ضد بريطانيا والقوات البريطانية لمواجهة مختلف الاحتمالات.
- طلب الحصول على أسلحة لتسليح الجيش العراقي من ألمانيا وإيطاليا ، إضافة إلى استمرار محاولتها للحصول على أسلحة من بريطانيا وفق معاهدة ,١٩٣٠
- طلب الحصول على دعم عسكري من جانب ألمانيا لمواجهة القوات البريطانية في العراق ، وكانت ألمانيا وإيطاليا قد بدأتا بتأمين أولي لذلك ، ولكنهما عجزتا عن الاستمرار به.
- المماطلة قدر الإمكان مع بريطانيا باتجاه كسب الوقت وعدم الموافقة على تقديم التسهيلات لقواتها في العراق.

ولكن ، كما بدا واضحاً ، أن تلك الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق ما كان يصبو إليه الانقلابيون. كما لم يكن الموقف الذي اتخذته القوى الديمقراطية صائباً إزاء تلك الحركة ليس بسبب طبيعتها المغامرة حسب ، بل وبسبب تجربتها السابقة مع انقلاب بكر صدقي العسكري ، إذ كان المفروض أن يكون درساً لها ترفض خوضه ثانية أو تأييد القائمين الجدد بمثله. فعلى أساس المعطيات المتوفرة عن طبيعة الحرب العالمية الثانية وعن الدول المشاركة فيها وعن العوامل التي تسببت في إشعالها من جانب ألمانيا الهتلرية ، كان من المفترض أن تتخذ القوى الديمقراطية موقفها الواضح والحازم من ذلك الانقلاب ومن أهدافه القريبة والبعيدة.

أبدت الحكومة البريطانية امتعاضها الشديد من الانقلاب الذي قامت به القيادة العسكرية في بغداد وعزل الوصي على العرش ، وقررت اتخاذ التدابير الضرورية لإحباطه

قيادة الحركة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً بتأييد الألمان ، إذ كلما حاولت القوى العراقية الحليفة لبريطانيا العظمى الضغط على الوزارة لاتخاذ إجراءات مناهضة لألمانيا ، كانت تعمد الحكومة العراقية إلى تعزيز علاقاتها بالألمان.

تبنت القوى القومية في العراق تدريجا فكر ومواقف الحاج محمد أمين الحسيني ، وكانت الأرضية في فكر وممارسات هذه المجموعة العسكرية والمدنية متوفرة.